اقتصاد

«الجمارك» تضبط ٤ أطنان مواد أولية تركية منتهية الصلاحية تدخل في صناعة المنظفات

عبد الهادي شباط

كشف مدير مكتب الآمر العام للضابطة الجمركية شامان كفر قطارى عن تنفيذ جملة من المهام الجمركية خلال اليومين الأخيرين منها ضرب مستودعات للمهربات في اللاذقية تشتمل على بضائع مختلفة من المهربات أجنبية المنشأ منها ألعاب أطفال ومكياجات وعطورات وأراكيل كهربائية ذات منشأ صيني، مبيناً أنه من ضمن الألعاب المصادرة لعبة سكوتر ممنوعة الاستيراد وأن هذه المهربات دخلت كلها بطرق غير شرعية.

كما بين ضبط كميات كبيرة من المواد الأولية التركية التي تدخل في صناعة المنظفات معظمها على شكل بودرة، منوهاً بأن هذه المواد مخالفة ومنتهية الصلاحية ودخلت عبر المناطق الشمالية.

وأكد أن الضابطة الجمركية تعمل على تعزيز هذه المناطق بالمفارز الجمركية وفق خريطة عمل الضابطة التي يتم تحديثها تباعاً وفق تطورات الأوضاع وضرورات العمل، حيث يجري العمل على ضبط كل المعابر والطرقات التي تمر منها المهربات بالتعاون مع العديد من الجهات المختصة وأن هناك العديد من الإجراءات التي يتم تعزيزها خاصة مع أيام الحملة على المهربات التي تقودها الجمارك لتنظيف الأسواق من المهربات ومكافحة ظاهرة التهريب، وفي هذا الإطار يتم تأهيل العمل في الكثير من النقاط الجمركية التي توقفت عن العمل خلال السنوات الماضية عبر رفدها بالعناصر و التجهيزات المطلوبة، وأنه يتم العمل على تأهيل وتدريب مختلف كوادر الضابطة وفق خطط التدريب المقررة لرفع كفاءة العناصر وتزويدهم بالخبرات المطلوبة لتمكينهم من التعامل مع مختلف القضايا الجمركية خاصة أن الحملة خلقت الكثير من حالات العمل الجديدة والمختلفة والتي تحتاج لخبرات عالية في التعامل معها.

أعيد إلى الحكومة بناء على كتاب رئيس الجمهورية لدراسته من جديد

أنزور لـ«الوطن»: مشروع قانون الجمارك لم يكن ناضجاً لإقراره وحدث فيه الكثير من اللغط

محمد منار حميجو

كشف نائب رئيس مجلس الشعب نجدت أنزور في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه بناء على كتاب من السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد تمت إعادة مشروع قانون الجمارك الذي كان يناقش تحت القبة إلى الحكومة لإعادة النظر في بنوده، مؤكداً أن إعادته لدراسته من جديد جاءت نتيجة اللغط الذي حدث تحت القبة وإبداء الكثير من الآراء المتناقضة من أعضاء المجلس.

واعتبر أنزور أن المشروع لم يكن ناضجا لمناقشته تحت القبة، مضيفاً: هذا إن دل على شيء فإنه يدل على حرص السيد الرئيس بشار الأسد لأن يكون هذا القانون ملبياً لحاجات ومتطلبات المواطن أولا وللحكومة ثانياً إضافة إلى إيمان السيد الرئيس بممثلي الشعب والسلطة التشريعية في هذا المجلس.

ورأى أنزور أن هذا القرار عنوان يجب أن يأخذ به أعضاء المجلس، مضيفاً: اعتدنا على هذا النهج من السيد الرئيس حينما يرى أن هناك إشكالاً في موضوع معين يتدخل في اللحظة المناسبة وهذا التدخل عبارة عن قوة لهذا المجلس لكي يلعب دوره الحقيقي والمطلوب منه كما أن هذا القرار يزيد من تحملنا المسؤولية أمام الشعب الذي انتخبنا وأمام السيد الرئيس.

وأكد أنزور أن الرئيس الأسد يتابع كل ما يدور تحت القبة حرصاً منه على أن يكون المجلس ديمقراطياً يمثل كل شرائح المجتمع، وبالتالي فإن الآراء التي تطرح مسموعة لديه، مشيرا إلى أن هناك صلاحيات مطلقة للمجلس لكن المطلوب حالياً تفعيلها للظهور بمظهر المسؤول الذي يستطيع تحمل المسؤولية.

وشدد أنزور على ضرورة أن يتم التدقيق والتمحيص بكل مشاريع القوانين التي ترد من الحكومة حرصاً على المصلحة العامة وخصوصاً عندما تكون المداولات مدروسة تعكس رأي المهنيين الموجودين تحت القبة.

وأضاف: المشروع يوجد فيه مداخل كثيرة غير الفساد، وبالتالي لا نفصل قوانين على قياس الأشخاص، بل نشرع قوانين ليكون لها انعكاسات لكل من يعمل ومن يستلم المنصب. مشيراً إلى أن هناك ثغرات يجب أن يكون المجلس حريصاً على تداركها منعاً من أن يكون هناك فساد في المستقبل.

وفيما يتعلق بالأسباب المتعلقة بعدم نضج مشروع القانون قال أنزور: لا نريد أن نتحدث عن الحكومة بسوء النية، بل يجب أن نأخذ حسن النية، لأنه في النهاية هذه حكومة سورية، مضيفاً: نثق في حكومتنا لأنها تمثل أيضاً الشعب السوري وبالتالي يتم التعامل معها من منطلق المسؤوليات الملقاة على كل طرف سواء السلطة التنفيذية أم التشريعية.

وأضاف: هناك أحيانا بعض المسائل التي تحتاج وتتطلب التدخل المباشر من الحكومة إلا أنها لم تعط الوقت الكاف للدراسة الكافية والمطلوبة لها، فتأتي تحت القبة فيتم إعادة النظر في الكثير من البنود ،وهو ليس تشكيكاً في قدرة الحكومة بمقدار ما هو تدقيق وتمحيص في كل ما يخرج عنها ليكون ذلك لصالحها الذي سينعكس بكل تأكيد على مصلحة المواطن أيضاً.

وأشار أنزور إلى أن هناك الكثير من البنود الواردة في مشروع القانون كانت جيدة لكن في المقابل كان هناك بنود يجب إعادة النظر فيها، مضيفاً: اجتهاد بعض الأعضاء وخصوصاً في اللجنة المشتركة أدى إلى اختلاط الآراء وأدت إلى تشويش بشكل عام حول البنود وبالتالي فإننا سمعنا آراء متناقضة طوال الوقت تحت القبة وهذا الأمر غير صحي إطلاقاً.

- السيد الرئيس يتابع كل ما يدور من نقاشات في مجلس الشعب
- لا نفصّل قوانين على قياس الأشخاص

واعتبر أن كل اختلاف إيجابي إذا كان يؤدي إلى النتيجة المطلوبة، مشيراً إلى أنه لا يستطيع أحد أن يشكك في ولاء وانتماء ووطنية النواب لأنهم منتخبون من الشعب.

ودعا أنزور الحكومة إلى إعادة النظر في المشروع ودراسته بالشكل الصحيح، متوقعا أنه سيتم إقراره قبل انتهاء الدور التشريعي للمجلس ليكون قانوناً مثالياً يعكس رغبة المواطنين والنواب والحكومة والرئيس الأسد بأن يكون لدينا قانون للجمارك يحمي المواطن وحقوق الحكومة أيضاً.

ورأى أنزور أن مديرية الجمارك هي جزء من هذه الدولة ويجب احترامها وتسهيل الإمكانيات لتؤدي عملها بشكل جيد، معتبراً أن الاتهامات كانت نتيجة تصرف بعض عناصرها بشكل سلبي مثل أي وزارة أو مديرية أخرى.

«الاتصالات» لـ«الوطن»: تجهيز ٥٠ ألف بوابة انترنت جديدة ٦٠٪ منها لمزودات خاصة

قصي أحمد المحمد

صرح مدير الإدارة التجارية في الشركة السورية للاتصالات فؤاد يوسف لـ«الوطن» بأن الشركة تستعد لتأمين نحو ٥٠ ألف بوابة انترنت قريباً، مشيراً إلى أن الشركة توفّر حالياً بوابات انترنت في ٩ محافظات يمكن الحصول عليها مباشرة.

ولفت إلى أن حصّة مزود تراسل الحكومي من البوابات التي سيتم تأمينها لاحقاً ٤٠٪، أمّا مزودات الخدمة في القطاع الخاص فسيتم تخصيصها بـ٦٠٪ من إجمالي البوابات الجديدة التي سيتم توزيعها بعد تركيب كامل تجهيزاتها.

وبين يوسف أن زيادة عدد البوابات يأتي في سياق تنفيذ إستراتيجية الشركة الموضوعة من أجل تأمين خدمة أنترنت للمواطنين، موضحاً أن الشركة لا تكتفي عند هذا العدد الذي تعمل على توفيره، وإنما تعمل خلال المرحلة المقبلة على توفير خدمات الاتصالات كاملة من حيث التوسع في شبكات الخطوط الهاتفية والانترنت، وفقاً للإمكانيات المتاحة لكون البلد يتعرض لحصار اقتصادي جائر.

وأشار إلى أن خطة الشركة تستهدف المناطق الأكثر طلباً للخدمة، وخاصة الانترنت، مبيناً أن تأمينها ضرورة في المناطق المحررة مؤخراً والتي عاد إليها سكانها.

ونوّه بأنّه يمكن للمشتركين الحصول على بوابات مباشرة في محافظات دمشق وريف دمشق، حمص، حماة، حمص، درعا، طرطوس، اللاذقية وحلب، موضحاً أنه يتم تأمين الخطوط الهاتفية مباشرة للمناطق التي يعود إليها سكانها، مؤكداً أن أي توسع تقوم به الشركة يتم وفق أطر قانونية وتسويقية مدروسة.

ونشرت الشركة السوريّة للاتصالات بياناً (حصلت «الوطن» على نسخة منه) مضمونه توفّر الحجز الفوري للبوّابات «ADSL» من مزوّد خدمة «تراسل» الحكومي، مؤكّدة الشركة أنه بإمكان المشتركين مراجعة مراكز اتصالات الشركة بحسب توزّعها في المحافظات، ليصار إلى تخصيصهم بشكل فوري ببوّابة أنترنت.

وأشارت الشركة إلى أنه يمكن الحصول على بوابات من ١٢٧ مركزاً من المحافظات التالية وهي السويداء عبر ١٤ مركزاً، ومحافظة اللاذقية من خلال ١١ مركزاً وحلب ٥ مراكز وحماة تتوفر البوابات عبر ١٥ مركزاً وحمص من خلال ٢٠ مركزاً ودرعا ٥ مراكز ودمشق ١٧ مركزاً وريف دمشق ٢٤ مركزاً وطرطوس ١٦ مركزاً.

«محروقات» لـ«الوطن»: فائض غاز لدى الموزعين بعد تطبيق البطاقة الذكية في دمشق وتعميمها على المحافظات أول نيسان

رامز محفوظ

كشف مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية مصطفى حصوية لـ«الوطن» أن توزيع الغاز المنزلي في مدينة دمشق لم يكن عادلاً قبل تطبيق نظام توزيع الغاز المنزلي عبر البطاقة الذكية في ٢٥ الشهر الجاري، رغم كل الضوابط التي تم وضعها، لكن من خلال تطبيق نظام البطاقة الذكية لتوزيع أسطوانات الغاز المنزلي أصبح بإمكان المواطن الحصول على أسطوانة غاز واحدة كل ٢٣ يوماً، ولم يعد بإمكان أي موزع التلاعب بتوزيع الغاز، لأن عملية التوزيع أصبحت مؤتمتة، ومن خلال البرنامج الموجود على الحاسب لدى شركة المحروقات يتم معرفة الكمية التي حصل عليها الموزع والكمية التي وزعها ولمن وزعها والتوقيت الذي وزعت فيه، وما الكمية الموجودة عنده بعد التوزيع وبالتالي أصبحت عملية التوزيع منضبطة.

وبيّن حصوية أنه من خلال الجولات الميدانية التي قامت بها شركة المحروقات خلال اليومين الماضيين تبين أن هناك فائضاً لدى كل الموزعين من مادة الغاز لأن التوزيع كان عادلاً ومنضبطاً، مشيراً إلى أن الكمية التي يتم إنتاجها من الغاز لم تتغير قبل وبعد تطبيق نظام البطاقة الذكية وهي ٤٠ ألف أسطوانة يومياً.

وأوضح أن المواطن يحصل على أسطوانة الغاز من الموزع بسعر ٢٦٥٠ ليرة سورية بموجب إيصال رسمي وفي حال تلاعب الموزع بالسعر يستطيع المواطن تقديم شكوى للتموين ويتخذ بحقه الإجراء اللازم.

ولفت إلى أن شركة المحروقات أوجدت حلولاً لجميع الحالات التي لم تحصل على البطاقة الذكية، على سبيل المثال فإن للأعزب المقيم وحده يحصل على أسطوانة غاز عند إبراز سند ملكية أو عقد إيجار أو عقد استضافة، أما بالنسبة للمحامي فيمكنه الحصول على أسطوانتي غاز واحدة عن طريق البطاقة الذكية العائلية إذا كان متزوجاً والثانية بعد إبراز شهادة المحاماة لأي مركز من مراكز شركة المحروقات ويأخذ إيصالاً لمرة واحدة ويؤخذ رقم جواله وصورة هويته، ويتم عمل جدول بذلك، ومن ثم بإمكانه تبديل أسطوانة الغاز من أي موزع غاز بمدينة دمشق، وكذلك الأمر بالنسبة للطبيب المتزوج الذي يحصل على أسطوانتي غاز، واحدة عبر البطاقة العائلية والأخرى بعد إبراز شهادة النقابة.

إضافة إلى العائلة غير السورية التي بإمكانها الحصول على أسطوانة غاز بعد جلب إثبات إقامة لأي مركز من مراكز شركة المحروقات.

وأوضح حصوية أنه من الممكن تطبيق نظام البطاقة الذكية على أسطوانات الغاز الصناعي وذلك حسب الاحتياجات التي يتم تحديدها من لجنة تحديد الاحتياجات لكل فعالية وتمنح البطاقة وتفعل البطاقة بعدد الأسطوانات التي تقدر من لجنة تحديد الاحتياجات في كل محافظة.

وأكد أن توزيع الغاز يتم عبر البطاقة العائلية ويتم تفعيلها تلقائياً وليس مطلوباً من المواطن أن يقوم بأي عمل بهذا الخصوص، لافتاً إلى أنه تم تسليم بحدود ١٤٠ جهازاً مخصصاً للبطاقة الذكية للمعتمدين في مدينة دمشق ووزع مجاناً لهم.

وختم حصوية بالتأكيد أنه سيتم تطبيق نظام البطاقة الذكية للغاز في حلب وطرطوس والسويداء في أول نيسان القادم، وفي ١٠ نيسان في حمص وحماة، وفي أول أيار في درعا والقنيطرة ودير الزور.

٢٠٠٠ طن بطاطا مصرية وصلت «السورية للتجارة» من أصل ٥٠٠٠

علي محمود سليمان

وصلت يوم أمس إلى مرفأ طرطوس كمية ٢٠٠٠ طن من البطاطا من أصل ٥٠٠٠ طن كانت المؤسسة السورية للتجارة قد تعاقدت عليها في إطار عملية التدخل الإيجابي لتوفير هذه المادة في جميع صالات ومنافذ بيع المؤسسة بالمحافظات وللحد من عملية ارتفاع أسعارها والتصدي لمن يحاول احتكارها.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير السورية للتجارة أحمد نجم أنه ستتم دراسة التكاليف لوضع الأسعار التي ستباع بها البطاطا المستوردة وستكون أقل من مثيلاتها في الأسواق ضمن دور المؤسسة في التدخل الإيجابي لدعم المستهلك، موضحاً أن مصدر البطاطا من مصر، وسيتم طرحها ضمن جميع صالات السورية للتجارة المتواجدة في المحافظات والتي يبلغ عددها ١٥٠٠ صالة، مبيناً أن باقي الكمية المتعاقد على استيرادها ستصل تباعاً، ولن يتم التعاقد على كميات غيرها إلا إذا كان هناك حاجة لذلك، وذلك ضمن حرص المؤسسة السورية للتجارة أن تكون حاضرة ومتواجدة في الأسواق وتمارس دورها كمؤسسة تدخل إيجابي بشكل حقيقي.

وفيما يتعلق بتطوير آلية عمل السورية للتجارة بيّن أن الصالات والمسالخ الجديدة التي ستقوم السورية للتجارة بافتتاحها سيتم تحديدها وفق المتاح في المحافظات بعد دراسات جميع الخيارات الممكنة من أراض يمكن إقامة البناء عليها أو عقارات يمكن استثمارها وفق الدراسات الفنية وفق كل محافظة.

ونوه بأن المؤسسة ستسعى لصيانة وإعادة تأهيل جميع الصالات التي تعرضت للتخريب والدمار في المحافظات ضمن خطة عمل يجري تنفيذها بحسب ظروف كل محافظة يمكن العمل بها وبحسب الأولويات، فهناك صالات تعرضت لتدمير بشكل كامل وتحتاج لإعادة تأسيس وأغلبها في محافظات دير الزور والرقة وإدلب والحسكة، وعملية حصرها وتحديد حجم الأضرار فيها يحتاج إلى وقت ليس بقليل، وهناك صالات نسبة الأضرار فيها أقل ويمكن العمل على تأهيلها وصيانتها ضمن الخطط الإسعافية التي تضعها المؤسسة، وذلك وفق التوجه الجديد للمؤسسة حتى يتلمس المواطن قريباً تغييرات في آلية عمل المؤسسة لتعزيز دور المؤسسة، مبيناً أن عدد صالات بيع اللحوم والفروج أصبح ست صالات في دمشق والعدد قابل للازدياد مع العمل على تعميم التجربة على باقي المحافظات.

حديث «الذهب» في «الأربعاء التجاري»

ملكية: عصابة زورت أقلام صاغة معينين وقلم النقابة في لبنان وأحيلت إلى الجهات المعنية

بعض الصاغة لا يسجلون أنفسهم كتجار

وفاء جديد

خصصت غرفة تجارة دمشق ندوة الأربعاء التجاري أمس لشرح آليات وإجراءات تجارة المصوغات الذهبية، وذلك بالتعاون مع الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات والأحجار الكريمة بدمشق.

خلال الندوة، أشار عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد إلى أن حرفة صياغة الذهب والمجوهرات حرفة مهمة جداً ومتأصلة، لافتاً إلى أن هذه الندوة هي لتسليط الضوء على المشكلات والصعوبات التي تعترض عمل الصياغة والحرفيين.

وبيّن الجلاد أن أصغر هذه المشكلات هي درجة التاجر بغرفة التجارة، فمحل الصائغ صغير لكنه يمارس فعالية كبيرة، وبحكم مهنته لا يحتاج إلى عامل، لذا يضطر إلى تخفيض درجته أو عدم تسجيل نفسه كتاجر لعدم انطباق المواصفات عليه، إلى جانب مشكلة «المالية»، ومشكلة استيراد المواد الأولية التي تعتمد عليها ورشهم، التي أثبتت جودتها على المستوى العالمي، مؤكداً أن صناعة الذهب السورية اليوم من أفضل الصناعات التي أثبتت وجودها في الأسواق المجاورة والأسواق العالمية كافة، مبيناً أن هذه الحرفة من أهم الموارد المالية الحقيقية.

بدوره بين نائب رئيس الجمعية الحرفية للصاغة بدمشق الياس ملكية أن سعر غرام الذهب البالغ ١٩٩٠٠ هو ضمن المعقول، فسعره قبل الأزمة لا يتجاوز ٢٠٠٠ ليرة، مؤكداً أن رسم الإنفاق الاستهلاكي يؤثر على سعر غرام الذهب، مشيراً إلى الانخفاض الكبير في المبيعات لهذا العام.

وتناولت المداخلات مشكلة فرق التسعير بين الليرات الذهبية بين ورشة وأخرى، وأنه من غير المفهوم وجود فارق سعري بسعر الليرة الذهبية، فرد ملكية بأنه غير قانوني، مبيناً أن هناك بعض ضعاف النفوس زوروا أقلاماً لصاغة معينين كما زوروا قلم النقابة في لبنان، مشيراً إلى أنه تم ضبط هذا الأمر وأحيلت العصابة إلى الجهات المعنية.

وأشار ملكية إلى خروج الكثير من الورشات خارج القطر خلال الأزمة، مبيناً وجود ٧٠٠ ورشة قبل الأزمة لينخفض العدد إلى ٤٠ ورشة أول الأزمة، لكن اليوم هناك أكثر من ٣٠٠ ورشة عاملة تمارس المهنة ويجب أن نقدم لهم الدعم الكبير.

بدوره، لفت مدير غرفة تجارة دمشق عامر خربوطلي إلى أن هذه الحرفة أو الصناعة تراجعت خلال الأزمة بشكل واضح، لذا فنحن في المرحلة القادمة نحتاج كل العوامل والبيئة المناسبة لتعود هذه الصناعة لألقها السابق.

وأشار خربوطلي إلى أن «الذهب البرازيلي» ليس ذهباً.. فمن المسموح له كتابة كلمة ذهب؟!

وهنا أكد ملكية أن «الذهب البرازيلي» ليس ذهباً، وروج له بعض التجار، لافتاً إلى إصدار الجمعية لبيان تضمن أنه لا يحق لأحد كتابة ذهب برازيلي أو ذهب روسي.

من جهته أشار عضو مجلس إدارة الجمعية الحرفية للصياغة بدمشق غسان طنوس إلى أن الفاتورة المرفقة مع الذهب أهم شيء بالنسبة للمواطن، حيث يتضح عليها عيار وسعر الذهب ووزن القطعة، وقيمة الأجرة، فالفاتورة هي المستند الوحيد الذي يمكن المواطن من أن يقاضي ويحاسب فيها إذا ظهر أي غش، فعلى المواطن أن يكون حريصاً على فاتورة واضحة ممهورة من الجمعية الحرفية، كما أنه من المهم وضع اسم المشتري على الفاتورة.

وفي مداخلة للحرفي الياس عبيد، لفت إلى الصعوبات الكبيرة التي تواجه الحرفيين، مبيناً أنهم يدفعون المالية بشكل مكرر على القطع والكمية ذاتها، كما أن المواد التي يحتاجها الحرفيون لتصنيع الذهب من فضة ونحاس وماء الفضة وروح الملح وغيرها، كلها مواد لا يسمح القانون باستيرادها، لذا كلها تدخل عن طريق التهريب.

وهنا اقترح الجلاد على الحرفيين رفع كتاب إلى غرفة التجارة يتضمن المواد الأولية اللازمة لاستمرار هذه الحرفة كي تطالب الغرفة بالسماح باستيرادها.